القيم الاجتماعية ودورها في الحد من انتشار الجريمة

*د. ميلاد امحمد عريشة

ملخص البحث :

البحث بعنوان القيم الاجتماعية ودورها في الحد من انتشار الجريمة ، وأجاب البحث على التساؤل التالي - ما دور القيم الاجتماعية في الحد من انتشار ظاهرة الجريمة - وستهدف البحث تحقيق الآتى - التعرف على دور القيم الاجتماعية في الحد من انتشار ظاهرة الجريمة ولقد أستخدم البحث المنهج الوصفي ولقد أجرى هذا البحث على (200) مفردة بواقع (150) ذكور و (50) إناث - ولقد أستخدمت استمارة المقابلة لجمع بيانات هذا البحث - وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: أتفق معظم أفراد العينة أن الخلافات التي تحدث داخل الأسرة تؤثر في تغير نسق القيم الاجتماعية - وتبين أن الطلاق أثر في زعزعة القيم مما يجعل الأبناء لا يشعرون بالانتماء إلى أسرة متكاملة وهذا يؤدي إلى الميل لارتكاب بعض الجرائم - وتبين أن القيم الاجتماعية في مجتمعنا الليبي لا تتغير بشكل سريع وإنما تتغير على حسب التغير الذي يحدث داخل المجتمع - واتضح أنه كلما زاد المستوى التعليمي زاد التمسك بالقيم الاجتماعية وتبين أن للقيم المادية أثراً في تغير نسق القيم وارتكاب الجريمة - وتبين أيضاً أنه إذا حدث خلل في الظروف السياسية والاقتصادية و الأمنية في المجتمع أثر في تغير نسق القيم وبالتالى زيادة معدل الجريمة، وأتضح أن لوسائل الإعلام دوراً أمنيا داخل المجتمع وتبين أيضاً أن نقل الثقافات الغربية لها أثر في تغير نسق القيم الاجتماعية .

*عضو هيئة تدريس كلية التربية جنزور جامعة طرابلس ليبيا

المقدمة:

عوامل كثيرة ومتعددة ساهمت وبشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة في ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع الليبي ،فالحرب في مناطق عدة أدت لنزوح وتشريد الملايين والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانفلات الأمني وتفشي البطالة بنسب كبيرة وغلاء الأسعار الذى يلتهم القليل من الموارد المالية المتوفرة ،وفى الوقت نفسه تراجع اهتمام الدولة بمحاربة الانفلات الأمني، كل هذه العوامل خلقت بيئة ملائمة لتفريخ أنواع كثيرة من الجرائم الدخيلة على المجتمع وبالأخص جرائم السرقة والاعتداء بالأسلحة النارية والبيضاء والبلطجة في المدن الكبرى والتجمعات السكنية ذات الكثافة العالية. ولاشك أن للقيم الاجتماعية دوراً هاماً في الوقاية من الجريمة وأن غرس القيم الاجتماعية يعمل على مكافحة الجريمة في المجتمع. ومن الطبيعى أن تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فالحرب سبب لهدم بعض المفاهيم ونقص الاهتمام بعض القيم والعادات التي كانت سائدة وظهور مفاهيم جديدة في الحياة قد تساعد هذه القيم على الحد من انتشار الجريمة فالمجتمع يكون في حاجة إلى هزة اجتماعية لكى يعيد أنماط السلوك فيه. (قشقوش، 2004، ص 227)

تحديد مشكلة البحث:

تعددت العوامل والمتغيرات المفسرة لمشكلة الجريمة بتعدد فروض الباحثين، ويفترض الباحث أن مشكلة الجريمة هي مشكلة اجتماعية نظراً لتعدد أسبابها وآثارها الاجتماعية، ذات التأثير على الفرد والأسرة والمجتمع، الأمر الذي يجعلها موضوعا وظاهرة تستحق البحث والدراسة. وفى ظل التفكير في قضايا وعوامل مشكلة الجريمة، فقد افترض الباحث إن هناك تأثيراً للقيم الاجتماعية على الجريمة، وعليه فقد تحددت مشكلة البحث الحالي في دراسة (القيم الاجتماعية ودورها في الحد من انتشار الجريمة) ويمكننا صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما دور القيم الاجتماعية في الحد من انتشار ظاهرة الجريمة؟

ومن هذا التساؤل يمكن صياغة التساؤلات الفرعية الآتية:

1 - إلى أي مدى يمكن أن تستمر القيم الاجتماعية في المحافظة على بقاء المجتمع في حالة توازن واستقرار في غياب آليات الضبط الرسمية في المجتمع.

2 – هل هناك اختلاف في توجهات الشباب وسلوكياتهم تجاه القيم الاجتماعية حسب المستوى التعليمي – والعمر – السكن.

3 – ما هي الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى امتثال الشباب وانحراف بعضهم عن القيم والمعايير المعمول بها داخل المجتمع.

4 – ما دور المؤسسات الإعلامية في إكساب الأفراد القيم الاجتماعية للحد من الجريمة؟

5 – ما دور الأسرة في غرس القيم الاجتماعية للحد من انتشار الجريمة؟

أهداف البحث:

1 – التعرف على دور القيم الاجتماعية في الحد من انتشار ظاهرة الجريمة.

2 – التعرف على أهم القيم الاجتماعية التي تعمل على الوقاية من الجريمة.

3 – معرفة دور المؤسسات الإعلامية في اكتساب الأفراد القيم الاجتماعية للحد من الجريمة.

4– معرفة دور الأسرة في غرس القيم الاجتماعية للحد من انتشار الجريمة.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تتضح من خلال كونها محاولة مضافة إلى المحاولات السابقة للأبحاث العلمية، بحيث يهدف هذا البحث للإسهام بإضافات معرفية أخرى في حدود هذا الموضوع وتكمن أهميته خاصة في هذه المرحلة التي تشهد تغيرا ملحوظا وسريعا يصعب التحكم في مساره. لذا يجب علينا الوقوف وبشكل دقيق على غرس القيم المثلى محاولين الحد من انتشار الجريمة ومخاطرها، وذلك بوضع توصيات ومقترحات من شأنها الوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية دور القيم في الوقاية من الجريمة،كما تهتم بالإسهام في شرح المعايير والمفاهيم الخاصة بالحلال والحرام والصدق والأمانة.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

1 – **القيم:** القيمة مفهوم عام مجرد يميز بين الحسن والسئ، والمرغوب فيه والمرغوب عنه والمفيد والمضر. ويهتم علم الاجتماع بنظام القيم في المجتمع، وكذلك نظام القيم الفردية، ويوجد ارتباط قوي بين هذه وتلك ونظام القيم هو واحد من أهم

أنظمة المجتمع الفرعية، وهو عنصر بنائي مهم جداً في البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع. والباحث الاجتماعي قد يتخذ من نظام القيم مدخلاً من المداخل المهمة لدراسة العلاقات الاجتماعية في المجتمع. فالسلوك الاجتماعي الفردي، أو شبكة العلاقات الاجتماعية في الجماعة أو المجتمع، تتأثر إلى حد كبير بنظام القيم الذي يؤمن به الفرد – أو الجماعة في علاقاته الاجتماعية .(عمربن عامر2002، ص288)

2 – **القيم الاجتماعية:** هي مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي، والتي تمثل موجهات الأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلا لغيرها . (أحمد محمد1980، ص20)

3 – **الجريمة:**

أ – **الجريمة من الناحية الاجتماعية :** هي السلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة وعلماء الاجتماع يرون أن الجريمة تشمل جميع الأفعال المرفوضة اجتماعيا (عبدالستار1985،ص14)

ب – **الجريمة من الناحية القانونية :** بأنها الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاءً جنائياً. (بدوي1972،ص58)

4 – **الوقاية من الجريمة:** هي مجموعة من التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذ لمنع حدوث الجريمة وخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة أو التي تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل. (الخليل1998، ص13)

النظرية العلمية المفسرة للبحث :

نظرية التفكك الاجتماعي : تفترض هذه النظرية على أن استقرار أي مجتمع يقوم على انتظام وديمومة ما هو متوقع من الأفراد في إطار ثقافة المجتمع وإمكانياته وموارده ، ويحدث التفكك الاجتماعي عندما ينهار نظام التوقعات الاجتماعية وعندما لا تتلاءم قواعد السلوك الاجتماعي مع ما هو قائم أو ما هو موجود، أو عندما تتعرض قواعد السلوك للنقد أو التغيير بواسطة قواعد أخرى جديدة .(الحواث1988، ص88)

ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمعات الصغيرة في تركيبتها المتضامنة في اتجاهاتها ومواقفها تفرز قواعد قليلة العدد واضحة المضمون والأبعاد،مما يقوي إحساس الفرد فيها بالأمن والاستقرار والشعور بالانتماء الذي يشكل مانعاً ذاتياً يحول دون الجريمة أو الانحراف وعلى خلاف ذلك يواجه الفرد في المجتمعات الحضرية قيماً ومواقف اجتماعية

كثيرة وأنماطاً سلوكية متعددة تفرض عليه التعامل معها جميعاً، فهو عضو في أكثر من جماعة، ولكل جماعة قواعدها ومعاييرها وهو ملزم بالانتماء إلى كل منها إلى حد ما وهكذا يجد الفرد نفسه في خصام متناقض من المواقف والأنماط السلوكية المتعددة فتزداد الضغوط عليه من كل جانب فيضيع التوافق وينعدم بين أفرادها الوئام والانسجام وفي هذه الحالة يعجز المجتمع عن إيجاد الطريق الواضح لكشف أهدافه بشكل واضح وبسيط فيندفع الفرد وراء تحقيق رغباته الذاتية على حساب أفراد المجتمع الكبير. وفي هذه الحالة يكون سلوكه هذا جريمة.(أبو توتة2001، ص ص138-139)

يتبين مما تقدم دور التفكك الاجتماعي في المجتمعات والجماعات الذي يسبب اختلالاً في كثير من القيم التي يسعى المجتمع إلى ترسيخها في أذهان الأفراد وسلوكياتهم مثل: الترابط والتراحم والتعاون والمسامحة ومساعدة المحتاج والوقوف معه في حالات الشدة وغيرها من القيم الإيجابية المهمة في تماسك المجتمع واستمراره. ويولد التفكك إحباطا نفسيا قوي التأثير في كل فرد من أفراد المجتمع، قد يجعل بعضهم يوجه اللوم إلى المجتمع الذي لم يساعد على تهيئة الظروف التي تقي من التفكك الاجتماعي، فيحول اللوم إلى تلك القيم التي يدافع عنها المجتمع ويسعى الفرد للخروج عليها وعدم الالتزام بها كنوع من السلوك المعبر عن عدم الرضا غير المعلن. وقد يظهر الفرد نوعا من السلوك الثقافي المنافي لما هو متعارف عليه في مجتمعه رد فعل لعدم الرضا عن المجتمع وثقافته، فقد تجده يمجد الثقافة الوافدة على حساب ثقافة مجتمعه وهنا تكون النتائج سيئة بنشر ثقافة دخيلة على المجتمع وغياب ثقافة المجتمع الحقيقية.

ويمكن تحديد آثار التفكك في الآتي:

يفرز التفكك جيلا متساهلا بالقيم والموروثات الاجتماعية فكل ما لا يتناسب مع الهوى والنفس يكون من السهل تهمشه بسبب نماذج تعرض عليه باستمرار، ويفرز التفكك جيلا يعتنق مفهوم السلبية والأنانية وحب الذات فلا ينظر أبعد من حاجات نفسه، ولا يحس بدور له في الحياة فالكل يجب أن ينجو بنفسه لا معنى للتضحية عنده وليس هناك من يستحقها، ويفرز التفكك شخصيات هجومية قاسية انتقامية محبة لتعذيب الآخرين وإرهاقهم لا تراحم بينهم لا مساحة للحوار أصلا لا مساحة للمخالفين فالدنيا بين حدين أسود وأبيض، لا مكان لمساحة الوسط، ولو تقلد أحدهم منصبا إدارياً سيمارس هذا الطريق.(أبو توتة2001، ص138)

القيم الاجتماعيّة :

أولا : ماهية القيم الاجتماعية :

القيم هي اتّجاه يرتبط ببعض الانفعالات الموجبة أو السّالبة فهي اتّجاهات نحو إدراك الأهداف الجماعيّة فهي تحدّد الأهداف والأدوار وتضفي على النّظم الاجتماعيّة صفة البقاء والاستقرار في حين عرّفها بعض المفكّرين على أنّها المرغوب أو غير المرغوب فيه، أمّا القيم الاجتماعيّة فأصحاب هذه القيم هم الّذين يحبّون النّاس ويميلون إلى مجاملتهم ومساعدتهم في حل مشاكلهم فهم ليسوا أنانيّين أو انفعاليّين بل يتّسم سلوكهم بالمرونة والحبّ اتّجاه الآخرين.(الحسوني2018،ص40)

وعرفها «وليم توماس» (William Thomas) أنّ القيم هي أي شيء يحمل معنى الأعضاء جماعة ما بحيث يصبح هذا المعنى موضوعاً ودافعاً يوجّه نشاط هؤلاء الأعضاء.

ويرى "بير" (Bear) أنّ القيم هي الاهتمامات والتفصيلات المرغوب فيها والواجبات والالتزامات الأخلاقيّة والحاجات، والقيم هنا ليست خاصّيّة في الشّيء ذاته، بل هي علاقة بهدف أو بغرض ما في الحياة الإنسانيّة وهي تمثّل منتجات اجتماعيّة داخل شبكة العلاقات الإنسانيّة والمجتمع يلعب دوراً هاماً في تشكيل رغبات واهتمامات الفرد، عن طريق التّنشئة الاجتماعيّة والتّفاعل والاتّصال الجماعي. (معن خليل1997،ص19)

القيم بوصلة توجه وتضيء لنا الطّريق أمام السّلوك القويم في الحياة وفي العمل وفي العلاقة بين الإنسان ونفسه والإنسان والآخرين، والقيم معايير تحدد ما ينبغي أن يكون عليه السّلوك والفعل والمواقف، والقيم أشبه ما تكون بالنّجم القطبي الّذي سنسترشد بها ولكن لا نستطيع بلوغه، فقيمة الشّيء تكّمن في جدّية السّعي إلى بلوغه، والقيم قوّة دفع لا ردّ لها نحو الإيمان والسّعي والعمل الجاد والإخلاص في الأداء وعفّة النّفس وتجاوز الإحباط في الطّريق إلى حياة أفضل، والقيم تضفي في حياة الفرد والمجتمع والأمّة دلالة ومعنى والقيم هي الّتي تعبئ النّاس بقوّة دفع نحو الأهداف النّبيلة في العمل والسّلوك والمواقف. (الحسوني2018،ص60)

ثانياً: التغير الاجتماعي وصراع القيم:

إن حركة الأفراد داخل المجتمع وسعيهم لتحقيق مصالحهم وقضاء حاجتهم وتعاونهم وتخاصمهم وتأييدهم لمؤسساته واعتراضهم عليها ،يسمى تفاعلاً اجتماعياً ينتج عنه

تغيير اجتماعي، وهذه العملية لا يمكن إيقافها لأنها شرط لوجود المجتمع. وإذا كان التفاعل يستحيل منعه، فإن التغيير الاجتماعي يستحيل إيقافه كذلك. والتغير الاجتماعي يكون سريعاً أو بطيئاً صاخباً أو هادئاً سلمياً أو عنيفاً، وهذا يعتمد على القيم الاجتماعية التي تحكم المجتمع ويتم التفاعل الاجتماعي في ضوئها. والتغير الاجتماعي ربما كان تلقائياً نتيجة لحركة المجتمع الرتيبة وتفاعلها اليومي، وربما كان مقصوداً موجها يتم وفق خطة مدروسة، وهو حينئذ تغيير اجتماعى مقصود ومن خلال التفاعل الاجتماعي التلقائي يتغير المجتمع فينمو ويشيخ وقد يتقدم أو يتأخر، ومن أوائل من تحدث عن التغير الاجتماعي ابن خلدون ، فقد تعرض للمراحل التي تمر بها الدول والتغيرات التي تنتهي إليها المجتمعات. ويرى ابن خلدون أنه إذا سيطر الترف على مجتمع ما كان ذلك مؤذنا بضعفه وعجزه عن مدافعة عدوه أو فشله أمام ضغوط الحياة وتعتبر القيم في عملية التغير الاجتماعى شديدة وفاعلة فهي توجه السلوك وتقود التغير وفى الوقت نفسه تتأثر بالتغير فتنمو أو تضعف.(غريب2002، ص55)

ثالثاً : القيم الإسلامية وأثرها على المجتمع :

لقد تقدم الناس في هذا العصر الذي نعيش فيه في التكنولوجيا والعلوم الحديثة حيث بلغوا اليوم إلى القمر، ولكنهم تخلفوا في القيم والأخلاق، فلعدم وجود القيم والأخلاق نرى الفوضى والفتن في كل مكان فأصبحت حياة الإنسان اليوم أرخص من حياة البهائم، تنتهك حرمات المرأة في كل حين، ويذبح أشرف المخلوقات في الطرق والشوارع ، ويموت الناس جوعا. وإن الإسلام دين شامل ومتكامل يشمل جميع نواحي الحياة البشرية، فالإسلام يريد دائماً أن يبني مجتمعاً سامياً وسليماً ونبيلاً، فيغرس في أفراده أخلاقاً مرموقة وقدوة صالحة منذ نعومة أظفارهم. فإن القيم والأخلاق أصل كل شيء، فإذا فسدت القيم والأخلاق انهار الإنسان وأصبح حيواناً مفترساً فإذا نظرنا إلى بعض الأقوام الماضية في تاريخ البشر فإنهم هلكوا لأجل انحرافهم وطغيانهم ومعاصيهم وفساد أخلاقهم، وقد أشار القرآن الكريم في أكثر من موضع إلى انحطاط الأمم وهلاكها بسبب انعدام الأخلاق فيها؛ حيث كان هلاك قوم نوح – عليه السلام – لأن المفاسد الأخلاقية دخلت حتى في العوائل والبيوت، ولم تهلك عاد إلا لأنها تبعت أمر كل جبار عنيد من أراذل العباد وأشرار الخلق، فكل الأنبياء والرسل أرسلوا إلى أقوامهم ليخرجوهم من الظلمات إلى النور ولهدايتهم إلى سبيل الرشاد ولنبذ الشرك والطغيان فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» .

الجريمـــة :

■ **تعريفات الجريمة :**

1 - يعرّف "دور كايم" Emil Dor Caim الجريمة بأنها: الفعل الّذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي، أي أن الجريمة اللّازمة لصيانة الجماعة والّتي تتمخض عنها فكرة التضامن الاجتماعي وعليه فإن الجريمة وفق هذا الاتجاه هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة. (أميمن2005، ص19)

2 - ويعرّف "قاموس ويستر" الجريمة بأنها: ارتكاب فعل أو إهمال واجب يأمر به القانون العام لدولة ذات سيادة، يعمل هذا الفعل على إلّحاق الضرر بالصالح العام ويجعل الجاني عرضة للعقاب طبقاً لهذا القانون من خلال الدعوة المقامة ضدّه من الدولة. (مصلح2002، ص75)

3 - ويعرفها "مصطفى كاره" بأنها ارتكاب الفعل أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون. (كاره1985، ص23)

■ **صلة وسائل الإعلام بالظاهرة الإجرامية:**

تعد الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية والمسرح والانترنت من أهم وسائل الإعلام ومعالم الحضارة الحديثة .حيث تعد هذه الوسائل من أبرز أساليب التثقيف الجماهيري ومحو الأمية ونقل المعلومات والأخبار في مختلف أرجاء العالم مما جعلها تعد أحد الأساليب الهامة في تكوين الرأي العام حول كثير من المواضيع السياسية ذات الأهمية المشتركة لشعب ما أو لعدة شعوب. ولقد وجدنا أن الإعلام بقدر ما يقدم للمجتمع من خدمات جليلة بقدر ما يتسرب منه ما يزعزع العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق في نفوس أبناء مجتمعاتنا، بل ويدغدغ الغرائز دغدغة من شأنها أن توقف عقل الإنسان عن التفكير في العواقب فيقدم على اقتراف الجريمة تحت ذلك التأثير القوي.(بارة 2010، ص 171-172)

■ **علاقة العادات والتقاليد الاجتماعية بالجريمة**

من أكثر العوامل المؤثرة على سلوك الفرد خاصة في المجتمعات الشرقية العادات والتقاليد السائدة . والتقاليد هي صور موروثة من السلوك الاجتماعي محوطة بالاحترام الشديد من جانب أفراد المجتمع بدون الاهتمام بمعرفة أصلها ومنشئها وتبلغ في سيطرتها على نفوس وعقول الأفراد في المجتمع ما يفوق سلطة النصوص التشريعية نفسها مهما

اقترنت هذه النصوص بعقوبات جنائية ونعتقد أن العادات والتقاليد البالية في المجتمع والتي في حاجة إلى التغيير تصبح أحياناً بمثابة سياج قوي يكبل الفرد في حريته في التفكير والتعبير والتصرف لدرجة أن يصبح الفرد أحياناً عبداً لها وهذا ما يجب ألا يكون ، والعادات لا تختلف في مدلولها كثيراً عن التقاليد ولكنها أقل شيوعاً بين الناس، ومن أسوأ التقاليد جرائم القتل للثأر . والقتل من أجل الثأر يمارسه الناس رداً لما وقع عليهم من عدوان فهو رد العدوان بمثله بدون اللجوء إلى سلطة مختصة . ومن الطبيعي أن تؤثر الحروب والكوارث الطبيعية على العادات والتقاليد السائدة فالحرب سبب لهدم بعض المفاهيم ونقص الاهتمام ببعض العادات التي كانت سائدة وظهور مفاهيم جديدة في الحياة قد تكون أصلح فالمجتمع يكون في حاجة إلى هزة اجتماعية لكي يعيد أنماط السلوك فيه. (قشقوش2004،ص226-227)

■ **العوامل الاقتصاديّة والسّياسيّة وأثرها على الجريمة :**

أ – **العوامل الاقتصادية :** لقد أدّت ظاهرة العولمة في مجال التّجارة وسهولة تدفّق رؤوس الأموال عبر العالم إلى تزايد جرائم الفساد المالي بحيث فتحت أسواق عالميّة للسّلع غير المشروعة والمشروعة على حدٍ سواء، وكذلك من الأسباب الاقتصاديّة لانتشار الجريمة المنظمة هو حاجة الدّول النّامية والفقيرة إلى رؤوس الأموال، بحيث تدفعها هذه الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة حيث تضع لها شروطاً وهذا دون البحث في مصدر هذه الأموال وذلك لاعتقادها بأنّ ذلك يساهم في تنفيذ خططها في التّنمية والازدهار الاقتصادي .

ب – العوامل السّياسيّة :عدم الاستقرار السّياسي في الدّول يعتبر من أسباب انتشار الجريمة ومن نتائج هذه الحالة انتشار الحروب والنّزاعات الأهليّة الدّخيلة فقد تقوم المجموعات الإجرامية باستغلال هذه الأزمات لتحقيق مصالحها وبالتّالي زعزعة استقرار السّلطات الشّرعيّة في الدّولة وتهيئة الأجواء لانتشار الإجرام. (صدقى2001،ص72)

الإجراءات المنهجية للبحث :

- **منهج البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفى الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتعميمها.
- **عينة البحث** : تكونت عينة البحث من (200) مفردة من الشباب المقيمين في

مدينة القره بوللى بواقع (150) من الذكور و(50) ومن الإناث والذين تتراوح أعمارهم مابين (18 - 40) سنة.

- **منطقة الدراسة**: أجري البحث على عينة من الشباب بمنطقة القره بوللى التي يحدها من الغرب العاصمة طرابلس وتبعد عنها بـ (60) كم ويحدها شمالاً البحر المتوسط وجنوباً ترهونة وشرقاً قصر الاخيار.
- **أداة جمع البيانات**: اعتمد الباحث في جمع بياناته على استمارة الاستبيان عن طريق المقابلة
- **الوسائل الإحصائية المستعملة في البحث**:

أعتمد الباحث على حساب النسب المئوية لعرض البيانات في صورة ميسرة ومناسبة، وصياغتها بطريقة علمية تبين أهم الميزات الرئيسية لها.

تحليل وتفسير نتائج البحث الميدانية

قام الباحث بتفريغ البيانات الميدانية التي جمعها من أفراد العينة ورتبها في جداول وقام بالتعليق عليها وتحليلها بغية حصر مجموعة من النتائج التي يمكن أن تزيد من توضيح وشرح موضوع البحث بشكل أعمق وتجيب على تساؤلاتها التي وضعها الباحث أثناء صياغته المشكلة. والجدول (1) يوضح مدى تغير القيم بسبب الخلافات داخل الأسرة.

الجدول (1) تغير القيم بسبب الخلافات الاسرية

الخلافات داخل الأسرة تساعد على تغير نسق القيم الاجتماعية	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	102	٪51	23	٪11.5	25	٪12.5	150	٪75
إناث	25	٪12.5	15	٪7.5	10	٪5	50	٪25
المجموع	127	٪63.5	38	٪19	35	٪ 17.5	200	٪100

نلاحظ من خلال الجـدول(1) أن أكثر من نصف أفـراد العينة يوافقون على أن الخلافات التي تحدث داخل الأسرة تساعد على تغير نسق القيم الاجتماعية، لأن وجود الخلافات داخل الأسرة يؤدي إلى تصدع وزعزعة عملية التنشئة الاجتماعية وتفكك أفراد الأسرة، وعدم تفاعلهم مع بعضهم البعض لذلك فإن الباحث يرى أن أغلب المشاكل التي يتعرض لها الفرد وخاصة الطفل في حياته من الناحية العقلية والنفسية والاجتماعية والانفعالية تكون نتيجة الخلافات التي تحدث داخل الأسـرة، وهذا يؤدي أحياناً إلى ميل الفرد لممارسة بعض السلوكيات الخاطئة وارتكاب بعض الجرائم مما يترتب عليه زعزعة البناء الاجتماعي. أما الجدول(2) يوضح مدى تأثير الطلاق على زعزعة القيم الاجتماعية وارتكاب الجريمة.

الجدول(2) تأثير الطلاق على القيم الاجتماعية

طلاق الوالدين يؤثر في زعزعة القيم الاجتماعية وارتكاب الجريمة	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	130	٪65	8	٪4	12	٪6	150	٪75
إناث	35	٪17.5	15	٪7.5	0	0	50	٪25
المجموع	165	٪82.5	23	٪11.5	12	٪6	200	٪100

نلاحظ من الجدول(2) أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن طلاق الوالدين يؤثر في زعزعة القيم الاجتماعية وارتكاب الجريمة، لأن طلاق الوالدين يؤثر على الأبناء بشكل سلبي وله عدة تأثيرات منها الألم النفسي والمعاناة وعدم التواصل الاجتماعي مع الآخرين ، وذلك لعدم نشأة الأفراد في أسرة مترابطة، وذلك لغياب أحد الطرفين (الأب أو الأم) أو غياب كليهما عن الأسرة، مما يجعل الأبناء يشعرون بالنقص وبعدم الآمان وعدم الثقة بالنفس، وهذا يولد لديهم دوافع غريزية وشحنات داخلية تجعلهم يعبرون عنها ببعض السلوكيات الإجرامية.

أما بالنسبة إلى سرعة تغير القيم الاجتماعية فقد لوحظ في الجدول(3) أن أفراد العينة يوافقون بنسبة أقل من النصف بقليل ومنهم من يوافقون إلى حدٍ ما على أن القيم الاجتماعية تتغير داخل المجتمع الليبي بشكل سريع عندما يطرأ تغير في القيم الاجتماعية على حسب التغير الذي يحدث في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالعادات والتقاليد والأعراف كلها قيم متغيرة ولا تبقى جامدة وإنما قد تتغير وقد تتطور، أي أنها متغيرة بتغير الظروف التي توجد في إطارها.

الجدول (3) سرعة تغير القيم في المجتمع الليبي

تتغير القيم الاجتماعية في المجتمع الليبي بشكل سريع في وقتنا الحالي	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	77	٪38.5	35	٪17.5	38	٪19	150	٪75
إناث	20	٪10	22	٪11	8	٪4	50	٪25
المجموع	97	٪48.5	57	٪28,5	46	٪23	200	٪100

فيما يخص القيم المادية ومدى تأثيرها على ارتكاب الجريمة فقد كان واضحا من خلال الجدول (4) حيث إن معظم أفراد العينة يوافقون على أن القيم المادية تساعد على ارتكاب الجريمة، لذلك فإن القيم اليوم تختلف عمّا كانت عليه سابقاً، ومما لا شك فيه أن القيم المادية أصبحت الدافع الأساسي لسلوك الإنسان، ففي المجتمعات المتقدمة تأخذ القيمة قيمتها من الفائدة المادية التي تعود بها على المجتمع والفرد، وبمنطلق الحاجة الطبيعية المباشرة المتحكمة في أخلاق وسلوكيات الفرد، ومن أسباب ظهور القيم المادية انخفاض قيمة العمل وزيادة قيمة الكسب السريع بغض النظر عن قيمة العمل أو مشروعيته ، وزيادة نسبة الانحراف والتعدي على الآخرين، واللامبالاة وعدم تحمل المسؤولية من قبل الفرد نحو الآخر والمجتمع .

الجدول (4) مدى مساعدة القيم المادية على ارتكاب الجريمة.

القيم المادية تساعد على ارتكاب الجريمة	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	120	٪60	15	٪7.5	15	٪7.5	150	٪75
إناث	30	٪15	15	٪7.5	5	٪2.5	50	٪25
المجموع	150	٪75	30	٪15	20	٪10	200	٪100

بخصوص العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية فقد كان لها اثر واضح في انتشار الجريمة كما هو موضح في الجدول(5) حيث إن معظم أفراد العينة يوافقون على أن تغير الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية تساعد على ارتكاب الجريمة. ويرى الباحث أنه عندما يحدث خلل في الجانب السياسي يؤثر على أمن الدولة مما يترتب عليه زعزعة المراكز الأمنية وضعف تطبيق القانون، والضعف الأمنى يسبب في تدنى المستوى الاقتصادى للدولة و الافراد وقد يدفع الفقر الأفراد إلى ارتكاب الجريمة.

الجدول(5) مدى ارتكاب الجريمة بسبب العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية .

الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الّتي نعيشها سبب في ارتكاب الجريمة	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	120	٪60	10	٪5	20	٪10	150	٪75
إناث	33	٪16.5	12	٪6	5	٪2.5	50	٪25
المجموع	153	٪76.5	22	٪11	25	٪12.5	200	٪100

أما الجدول(6) فيوضح أن أفراد العينة يوافقون على وجود فروق في القيم الاجتماعية بين المدينة والريف، لأن الريف يتميز عن المدينة بقوة العلاقات الاجتماعية والتواصل بين الأفراد لأن الريف تحكمه ضوابط ومعايير متعارف عليها ولا يمكن الخروج عنها بسهولة، أما في المدينة وبحكم الكثافة السكانية وقلة العلاقات الاجتماعية وقلة الزيارات بين الأسر، واختلاف الأفراد في الجانب الفكري والمعرفي والسلوكي يضعف الضبط غير الرسمي وبالتالي يسهل انتهاك القيم الاجتماعية وارتكاب الجريمة.

الجدول(6) فروق في القيم بين المدينة والريف.

توجد فروق في القيم بين المدينة والريف	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	53	٪26.5	66	٪33	31	٪15.5	150	٪75
إناث	20	٪10	20	٪10	10	٪5	50	٪25
المجموع	73	٪36.5	86	٪43	41	٪20.5	200	٪100

نلاحظ من الجدول (7) أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن معدل الجريمة في المدن أعلى من الريف، حيث نشاهد في وقتنا الحالي ارتفاع معدل الجريمة في المدن وذلك بسبب ارتفاع معدل نسبة السكان والازدحام داخل المدن، كما أن قلة الدوريات الأمنية وعدم وجود منظومة لمراقبة الطرق والشوارع، ولعدم توفر أحدث الأجهزة التقنية للبحث الجنائي ولضعف وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية ولتغير نسق القيم الاجتماعية كلها عوامل تساعد على انتشار الجريمة في المدن. ويكون معدل الجريمة في الريف منخفضا وذلك بحكم العادات والتقاليد المتعارف عليها ولقوة العلاقات الاجتماعية والترابط الاجتماعي فيما بينهم وهذا يقلل من ارتكاب السلوك الإجرامي.

الجدول(7) معدل الجريمة بين المدينة والريف.

معدل الجريمة في المدينة أعلى من الريف	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	112	٪56	28	٪14	10	٪5	150	75٪
إناث	33	٪16.5	17	٪8.5	0	0	50	٪25
المجموع	145	٪72.5	45	٪22.5	10	٪5	200	٪100

بالنسبة لمدى تأثير الثقافات الغربية على القيم الاجتماعية فقد تبين أن الذين أجابوا بالموافقة أو إلى حد ما أكثر من نصف أفراد عينة البحث يوافقون على أن هناك أثر لانتقال الثقافات الغربية على ترسيخ القيم الاجتماعية، مما يدل على أن القيم الإسلامية تتعرض اليوم في جهات كثيرة من العالم الإسلامي إلى غزو مستمر بسبب كثافة وسائل الإعلام المختلفة وشدة تأثيرها، والتي هي في أغلب الأحيان غريبة في توجهها وهي تجذب إليها كثيراً من الشباب.

الجدول(8) أثر الثقافات الغربية على القيم الاجتماعية:

انتقال الثقافات الغربية عبر وسائل الإعلام يحد من ترسيخ القيم الاجتماعية	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	60	٪30	50	٪25	40	٪20	150	٪75
إناث	28	٪14	13	٪6.5	9	٪4.5	50	٪25
المجموع	88	٪44	63	٪31.5	49	٪24.5	200	٪100

فيما يتعلق بإسهام المؤسسات الإعلامية في غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد تبين من خلال الجدول(9) أن نصف أفراد العينة يوافقون على أن المؤسسات الإعلامية تسهم في غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد حيث ظهرت العديد من البرامج المتنوعة منها على المستوى العربي

كما ذكرنا في الجدول السابق ومنها على المستوى المحلي بتوجهات مختلفة، وتبث رسائلها بنقل المعلومات وغرس القيم من خلال التوجيه والإرشاد من تلك المؤسسات إلى المتلقي (المشاهد).

الجدول(9) مدى إسهام المؤسسات الإعلامية في غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد.

المؤسسات الإعلامية تسهم في غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	70	٪35	40	٪20	40	٪20	150	٪75
إناث	29	٪14.5	12	٪6	9	٪4.5	50	٪25
المجموع	99	٪49.5	52	٪26	49	٪24.5	200	٪100

أما دور الاعلام في استتباب الامن والوقاية من انتشار الجريمة فقد لوحظ أن أكثر من نصف أفراد العينة يوافقون على أن للإعلام دوراً أمنياً في الوقاية من الجريمة كما هو موضح بالجدول(10). إن للإعلام دوراً فعالاً في جميع المجالات كغرس القيم الاجتماعية النبيلة بين الناس، فمع تقدم التكنولوجيا تطورت أساليب ارتكاب الجريمة، لذلك فالإعلام له دور في أمن المجتمع من خلال عرض الحقائق وعدم تزييفها عبر وسائل الإعلام وعرض الأضرار الّتي تحدث جراء ارتكاب الجريمة ومخاطرها.

الجدول(10) دور الإعلام في الأمن والوقاية من الجريمة.

الإعلام له دور أمني في الوقاية من الجريمة	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	90	٪45	40	٪20	20	٪10	150	٪75
إناث	22	٪11	23	٪11,5	5	٪2.5	50	٪25
المجموع	112	٪56	63	٪31.5	25	٪12.5	200	٪100

نلاحظ من الجدول(11) أن أفراد العينة يوافقون بنسبة مرتفعة على أن البرامج الدينية لها دور في غرس القيم الاجتماعية للأفراد ولها دور في تثقيفهم وتنمية قدراتهم. لذلك يعتبر الإعلام الإسلامي هو الإعلام الّذي يعالج قضايا الحياة استناداً إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ويجب أن يكون تقديمها للناس بلغة مناسبة من خلال وسائل الإعلام الملائمة وأن البرامج الدينية تؤدي وظائفها بنفس الطريقة الّتي تؤديها بقية البرامج بمضمونها السائد ولكن بضوابط إسلامية

الجدول(11) دور البرامج الدّينية في تثقيف الأفراد وتنمية قدراتهم.

البرامج الدّينية لها دور في تثقيف الأفراد وتنمية قدراتهم	أوافق		إلى حدٍ ما		لا أوافق		المجموع	
النوع	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	85	٪42.5	24	٪12	41	٪20.5	150	٪75
إناث	23	٪11.5	17	٪8.5	10	٪5	50	٪25
المجموع	108	٪54	41	٪20.5	51	٪25.5	200	٪100

ملخص لأهم نتائج البحث والتوصيات :

تبين من خلال البحث، أن معظم أفراد العينة كان مستوى تعليمهم من المستوى الجامعي فما فوق، وكما لاحظنا أن أكثر من النصف متزوجون. واتفق معظم أفراد العينة أن الخلافات التي تحدث داخل نطاق الأسرة تؤثر في تغير القيم الاجتماعية، وأن الخلافات تعتبر خطراً على أفراد الأسرة وعلى المجتمع. واتضح أيضاً أن أكثر من نصف أفراد العينة قد أجابوا بأن للطلاق أثراً في زعزعة القيم مما يجعل الأبناء لا يشعرون بالانتماء إلى أسرة متكاملة وهذا يدفعهم إلى الميل لارتكاب بعض الجرائم، لذلك يعتبر طلاق الوالدين من المعوقات التي تحد من غرس القيم الاجتماعية للوقاية من الجريمة. وتبين أن القيم الاجتماعية في مجتمعنا الليبي لا تتغير بشكل سريع، وإنما تتغير على حسب التغير الذي يحدث داخل المجتمع، وذلك من خلال تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تختلف بين

المدن والريف، وكما تبين أن معدل الجريمة في المدن يكون أعلى من الريف، وذلك بسبب اختلاف قوة الترابط بين المدن والريف . وبينت نتائج الدراسة بأنه كلما زاد المستوى التعليمى للفرد زاد التمسك بنسق القيم الاجتماعية، وتبين أن للقيم المادية أثراً في تغير نسق القيم وارتكاب الجريمة، وذلك من خلال انخفاض الدخل وتدني الوضع الاقتصادي وعدم توفر فرص العمل، لذلك تعتبر القيم المادية أحد المعوقات التي تحد من الجريمة. كما تبين أيضاً أنه إذا حدث خلل في الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية أثر في زيادة معدل الجريمة في المجتمع. وتبين أن للإعلام دورا أمنيا داخل المجتمع، واتضح أيضاً أن نقل الثقافات الغربية لها أثر في تغير نسق القيم الاجتماعية، وذلك من خلال المواضيع التي تعرض على وسائل الإعلام.

توصيات البحث :

أوصي بتماسك الأسرة ومحاولة التقليل من الطلاق، وزيادة التوعية والرقابة داخل الأسرة لكي ينشأ الأبناء في أسرة مترابطة ومتماسكة وتنشئ فيهم القيم السامية. وكما أوصي بزيادة الأجور للعاملين وتوفر فرص العمل للناس، من أجل إشباع حاجاتهم بطرق الحلال وذلك للتقليل من النهب والسرقة والتعدي على حقوق الغير. وأوصي أيضاً بتدعيم وسائل الأمن وذلك للحد من انتشار الجريمة. وعلى المسؤولين على وسائل الإعلام نقل البرامج التي تتماشى مع قيمنا الإسلامية.

المصادر والمراجع

- إبراهيم ناصر، علم الاجتماع التربوي، دار الجليل للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
- أحمد زكي بدوئ، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة البستان، بيروت، 1977.
- أحمد ضياء الدين محمد خليل، أفاق التطور للعقوبة وأبعادها المستقبلية ومردوده على ترشيد السياسة الجنائية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد13، القاهرة، 1998.
- أحمد محمد، مقومات الجريمة ودوافعها، دار القلم، الكويت، 1980.
- بنور على الحسوني، الفساد الإداري في الوظيفة العامة وتأثيره على نسق القيم، رسالة دكتوراه ، جامعة المنصورة، مصر، 2018.
- جلال ثروت، دراسة في علم الإجرام والعقاب، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية،1979 .
- حمزة مختار سيد، أسس علم النفس الاجتماعي، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 2000.
- خالد فرج الجابري، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، بغداد، 1997.
- خليل عبد الرحمن المعايطة، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للطباعة عمان،2000.

- سامية محمد صابر، محمد عاطف غيث، القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- عبد الجواد محمد، الجريمة المنظمة، بحث منشور بمجلة الامن والحياة، 2000.
- عبد الرحمن أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- عبد الرحيم صدقي، الإجرام المنظم، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001.
- عبد العزيز أحمد الحمادي، التباين القيمي بين الأباء والأبناء، الرياض، 1999.
- عثمان على أميمن، مقدمة في علم النفس الإجرامي، دار الكتب للطباعة، 2005.
- عثمان بن عامر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، منشورات جامعة بنغازي، 2002.
- على عبد الهادي الحوات، وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، طرابلس، 1988.
- فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب ، دار النهضة ، بيروت ،1985 .
- مأمون سلامة ، قانون العقوبات القسم العام ، دار الفكر العربي ،1979 .
- محمد رمضان بارة ، مبادئ علم الاجرام ، الشركة الخضراء للطباعة، طرابلس، 2010 .
- محمد عارف، الجريمة في المجتمع، مكتبة الانجلة والمصرية، القاهرة، 1981.
- محمد غريب، دور البرامج الدينية بالقنوات الفضائية العربية في التثقيف الديني المجلة المصرية، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، العدد (2) ، 2002 .
- مصطفى عبد المجيد كارة، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية، بيروت، معهد الإنماء العربي،1985 .
- مصلح الصالح، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، مؤسسة الورق، عمان، 2002 .
- معن خليل عمر، البناء الاجتماعي (أنساقه ونظمه)، دار الشروق، عمان،1997 .
- نبيل محمد توفيق السمالوطي، الدين والبناء الاجتماعي، دار الشروق، جدة، 1981.
- هدى حامد قشقوش، أصول علم الإجرام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.